عضو مجلس شعب يطالب بتحقيقه الآن

نقل العاصمة.. حلم عمره ٢٠ سنة!

منذ ٣٠ عاماً.. ظهرت الحاجة الى نقل العاصمة بهيئاتها واداراتها الى خارج اقليم القاهرة الكبرى وللأسف ظل هذا الحلم ينتظر التحقيق.. ولكن الآن مع زيادة الاعباء والضغوط أصبح من الضرورى دراسة جدوى هذا النقل من أجل البدء فى تنفيذه بعد ان أصبح حال العاصمة ينذر بكارثة بيئية واجتماعية خطيرة.

وفى الأيام الماضية تقدم النائب ناجى عبدالمنعم بطلب احاطة الى مجلس الشعب يطالب فيه الحكومة بضرورة وضع خطة لنقل العاصمة الى منطقة بعيدة عن القاهرة للتخفيف من الزحام الشديد ولانجاز مصالح المواطنين بأقصى سرعة نتيجة اجبار المواطنين على ضرورة المجيء الى المصالح الحكومية فى العاصمة لانجاز احتياجاتهم.

محمد ابراهيم سليمان

محمد عبد الباقى

تحقيق:
وسام حمدى

ناجى عبدالمنعم عضو مجلس الشعب عن دائرة الدقهلية قال لابد من دراسة جدوى هذا الموضوع فنقل العاصمة أصبح امرا ضروريا وملحا فالتوسع الخارجى هو الحل لانقاذ ما تبقى من القاهرة الجميلة التى أصبحت تعانى من زيادة رهيبة فى السكان وما تبعها من زيادة التلوث البيئى وانتشار العشوائيات والأمراض ويضيف اشياء كثيرة نتجت عن فكرة التكتل والمركزية داخل إقليم واحد وقد آن الأوان للتغير بحثاً عن حياة أفضل واجمل والمدن الجديدة أصبحت منتشرة الآن وجاهزة لاستيعاب كل الادارات والهيئات الجديدة.. مثل مدينة ٦ اكتوبر أو العاشر من رمضان ولكن للأسف منذ سنوات طويلة ونحن نبحث عن من ينقذ العاصمة دون جدوى.

واضاف ناجى عبدالمنعم: بالتأكيد تكلفة هذا الأمر مرتفعة جداً وتحتاج الى خطة زمنية طويلة لتنفيذها ولكن لابد من البدء ولو بمجرد وضع نواة فى شكل ادارة لكل وزارة من هذه الوزارات داخل احدى المدن الجديدة.

قضية قديمة

د. محمد عبدالباقى استاذ تخطيط عمرانى بكلية هندسة جامعة عين شمس قال: هذا الموضوع قد سبق طرحه خلال السنوات الثلاثين الماضية دون ان يكون هناك أى برنامج للتنفيذ فعملية نقل المركز الحضرى والادارى من القاهرة الى اقليم آخر عملية معقدة ومتشعبة تحتاج الى وضع استراتيجية مرحلية لتنفيذ هذا المشروع وهناك استراتيجية التنمية العمرانية للدولة والتى أقرها الزعيم الراحل انور السادات والتى تهدف الى غزو الصحراء وتوجيه استثمارات الدولة الى المناطق الجديدة والحد من التنمية الاستثمارية داخل الكتلة العمرانية القائمة ومن ذلك كله نجد ان الدولة بكامل أجهزتها المعنية تسير عكس تلك الاستراتيجية فنجد ان معظم الاستثمارات توجه الى القاهرة والتى من المقرر لها ان تستوعب استثمارات تصل الى ٢٥٪ من عدد سكان مصر ولكن الواقع حالياً أنها تستحوذ على أكثر من ٤٠٪ من الاستثمارات لذلك يتضح عدم وجود عدالة فى توزيع الاستثمارات، فالقاهرة دائماً هى عنصر جذب للهجرة الداخلية ومعها تتفاقم المشاكل فتحتاج الى استثمارات اضافية لحل هذه المشاكل.. وبالتالى فالكل يدور داخل دائرة مفرغة دون ان نصل الى حل جذرى للآخر.

ويضيف د. عبدالباقى: ولقد حاولت وزارة الاسكان وهى من المفترض ان تكون هى الجهة المنوطة والرائدة من أجل غزو الصحراء ونقل مقر وزارتها الى مدينة السادات ولكن للأسف فلم تستطيع هذه الوزارة ان تحقق هذه الخطوة كما ان الاستراتيجية السابقة التى وضعت لنقل العاصمة كانت تدعو الى تحويل مدينة الاسماعيلية لتكون عاصمة ادارية كبديل للقاهرة لما تتمتع به تلك المدينة من مساحات فضاء وطبيعة جذابة متميزة.. ولكن من وقتها تراجعت الدولة عن تحقيق هذا الهدف ولم تقم بأى خطوات فعلية تجاه هذا الامر ووصل الحال الى ان أصبح نقل العاصمة مجرد أفكار تطرح ثم تنسى ولكننا الآن أصبحنا أمام ضرورة لعمل دراسة جدوى اقتصادية فعلية للمردود البيئى والاقتصادى والاجتماعى لعملية النقل قبل ان تتفاقم المشاكل اكثر من ذلك.

اقتراح

ويقترح د. عبدالباقى: انه اذا لم يكن هناك خطوة جديدة فى النقل فعلى الأقل لابد ان يتم تنمية للمجتمعات الجديدة التى تم انشاؤها وانفق من أجلها المليارات والتى فشلت فى حل مشاكل الاسكان وأصبحت نموذجا لاهدار المال العام. فهذه المدن هى الأمل الوحيد لمشاكل عمران مصر وتنقذ المجتمع من التضخم السكانى الموجود داخل العاصمة. وللأسف بعد بناء هذه المدن أصبحت تفتقد الى وجود عوامل جذب للاستيطان البشرى والخدمى أما الاستيطان الصناعى فقد فاق المتوقع ويرجع ذلك الى وجود اعفاءات ضريبية داخل المدن الجديدة، وبالتالى فلم يعد هناك توازن بين الاستيطان البشرى والخدمى والصناعى فوجدنا هجرة عكسية من المدن الجديدة الى العاصمة مرة أخرى، وأسباب الفشل كثيرة داخل هذه المدن فهى تفتقد الى الاسلوب المرن فى ادارة وتنمية تلك المجتمعات فنحن لا نحتاج الى خبراء اجانب للادارة ولكن يكفى ان ندرس تجربة إنشاء مصر الجديدة التى اقيمت عام ١٩١٠ والتى تعد أنجح مدينة جديدة مصرية على الاطلاق لما تتميز به من طابع معمارى على مستوى عال.

فكان لابد من تقييم هذه المدن وتقويمها قبل انشاء مدن جديدة فليس الهدف هو مجرد وجود استثمارات تنفق ولكن لابد من حسن ادارتها من اجل الحصول على نتيجة خدمية جيدة بعيداً عن تجميد الاستثمارات فى الصحراء فى شكل بنايات خرسانية وأضاف: مصر بلد مترامية الأطراف ولابد من تعميرها خاصة المناطق القريبة من العمران بعيداً عن الاستيلاء على مناطق زراعية مختلفة واذا أصرت الدولة على استغلال المناطق الزراعية بهذا الشكل فسوف يأتى اليوم الذى تحتاج فيه الأجيال الجديدة الى مناطق زراعية ولن تجد.

وأنهى كلامه قائلاً: لابد من تنفيذ الاستراتيجية العامة لمصر والتى تهدف الى اعمار المناطق الخارجية والا يتراجع هذا الهدف مع تغير الحكومات.

لا للمركزية

د. محمد رياض أستاذ الجغرافيا وعضو المجالس القومية المتخصصة اكد ان لابد من انهاء المركزية ومنح سلطات فعلية للمحافظات بعد وجود تخطيط عام لسياسة الوزارة وتنتقل الوزارات المركزية الى اماكن بعيدة عن اى مدينة كبرى.. ولقد اقترحت فى عام ١٩٧٢ اختيار مدينة «السادات» لنقل هذه الهيئات بها وصنع اقاليم كبرى كل اقليم يضم اكثر من محافظة فمثلاً ان يكون هناك اقليم شرق الدلتا أو غرب القناة وهكذا.. وأن تصبح مصر عبارة عن ثمانى اقاليم رئيسية يتمتع كل اقليم منها بحرية وسلطة شبه منفصلة وان يكون لهذه الأقاليم حق تملك الموارد والأراضى بالشكل الذى يسمح لها بوجود استثمارات خالصة بها. ويشير الى التجربة الألمانية التى تتكون من عدة اقاليم لكل اقليم طبيعة خاصة.

والكلام على لسان الدكتور رياض: وفى تصورى ان هذا الوضع سوف يعالج الكثير من المشاكل التى وصلت الى درجة التعقيد داخل العاصمة ونسعى الآن الى حلها.

واضاف د. رياض الآن وبعد مرور ٣٠ عاماً على اقتراح نقل العاصمة الى مدينة السادات تغيرت الأمور كثيراً ولم تعد الآن «السادات» تصلح لهذا النقل لمافيها من مصانع عديدة. والآن السبيل هو البحث عن مكان جديد والأمر سهل ولكن اذا عكف الجميع على تحقيقه.

نقل الإدارة

ويختلف مع هذا الرأى د. عبدالله عبدالعزيز عطية أستاذ التخطيط العمرانى بكلية الهندسة جامعة عين شمس ويقول: لا لنقل العاصمة فالقاهرة هى عاصمة جمهورية مصر العربية ولابد ان تظل كذلك ولكننا نهدف الى اللامركزية مع الابقاء على العاصمة الموجودة. فالعواصم التاريخية لا تنقل وعمر مدينة القاهرة يزيد على الألف عام. ونقلها يهدف الى اهدار التراث الأصيل فى الدولة.. ولكن نقل مركزية الادارة هو الأمر المطلوب وبالماضى صدر قرار بنقل وزارة التعمير الى مدينة السادات ولكن ذلك لم يحدث وفى تصورى انه لو كان حدث لأصبحت نواه لباقى الادارات بعدها ومن الأفضل ان تنقل كل ادارة الى الجهة المعنية بها مثل نقل وزارة الصناعة الى التجمعات الصناعية ونقل وزارة الاسكان الى مناطق تعمير جديدة.. ويتم نقل الموظفين تدريجياً على ان يتم الاعتماد على الموظفين صغار السن لتولى مناصب قيادية داخل المواقع الجديدة.. وان يكون اجتماع مجلس الوزراء فى العاصمة.

ويكمل د. عبدالله: انه لابد من استغلال المدن الجديدة بشكل مثالى وبان تصبح محاورحقيقية للتنمية الجديدة وتصبح وسيلة هامة للقضاء على البطالة. ويقول بعد ان اهتم المستثمرون ببناء المصانع فلابد من تحول اهتمامهم الى توفير أماكن سكنية مناسبة لعمال تلك المصانع ومدينة العاشر من رمضان بدأت تلك التجربة وصممت مساكن خاصة لعمال مصانعها ولكن لايزال باقى المدن الصناعية الأخرى.

ويضيف: ثورة المعلومات الحديثة الموجودة فى العالم حالياً تسمح بالاتصال بين كل ادارة فرعية والادارة المركزية الموجودة بالعاصمة ومع الوقت سوف يتم النقل الحقيقى.

د. محمد عبدالباقى:

المدن الجديدة اهدرت المال العام ولم تحقق الهدف منها